وزارة العمل الأمريكية

استنتاجات بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 2023

الأردن

أحرز الأردن في عام 2023 تقدماً متوسطاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. ووافقت الحكومة على استراتيجية وطنية جديدة لمنع الإتجار بالبشر للفترة من 2023 إلى 2026؛ وأصدرت قانون حقوق الطفل، الذي يتطلب من بعض المهن إبلاغ السلطات المختصة عن تعرض طفل للاتجار بالبشر أو الدعارة أو الاستغلال الاقتصادي، بما في ذلك العمل القسري والتسول القسري؛ ووافقت على لوائح جديدة لإيواء ضحايا الإتجار بالبشر. كما أحالت جميع الأطفال البالغ عددهم 507، الذين تعرف عليهم مفتشو العمل، إلى خدمات الرعاية الاجتماعية. وعلى الرغم من تلك المساعي المبذولة، لا يزال الأطفال السوريون يواجهون عقبات في الوصول إلى التعليم نظراً للضغوط الاجتماعية والاقتصادية، والتنمر، والتكاليف المرتبطة بوسائل النقل واللوازم المدرسية، من بين أمور أخرى. كما أن العدد المرتفع من عمليات التفتيش لكل مفتش يثير المخاوف من عدم توافر الوقت اللازم للتعرف على مخالفات قانون العمل ومعالجتها بشكل مناسب. علاوة على ذلك، فإن نطاق البرامج الحكومية غير كافٍ لمعالجة مدى انتشار عمالة الأطفال بشكل كامل، بما في ذلك في مجال البناء والبيع بالشوارع. إلى جانب ذلك، لا يحظر الإطار القانوني جنائياً استخدام الأطفال في الدعارة.

الإجراءات الحكومية المقترحة أدناه من شأنها أن تسد الثغرات التي حددتها وزارة العمل الأمريكية في تنفيذ الأردن لالتزاماته الدولية للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال.

المجال	الإجراء المقترح
إطار العمل القانوني	ضمان أن يحظر القانون جنائياً تجنيد الأطفال دون سن 18 عاماً في الجماعات المسلحة من غير الدول.
	ضمان أن يحظر القانون جنائياً استخدام الأطفال في الاستغلال الجنسي التجاري.
الإنفاذ	التأكد من أن مديرية تفتيش العمل لديها الموارد الكافية للوفاء بمهامها.
	ضمان أن يكون عدد عمليات التفتيش التي يقوم بها مفتش عمل واحد كافياً بحيث يمنح المفتشين وقتاً كافياً لتحديد انتهاكات قانون العمل ومعالجتها بشكل مناسب، بما في ذلك في القطاع الزراعي.
البرامج الاجتماعية	مواصلة توسيع نطاق الوصول إلى التعليم لجميع الأطفال بما في ذلك للأطفال اللاجئون من السوريين وغير السوريين، وضمان توفر وسائل النقل للطلاب وقدرتهم على شراء اللوازم المدرسية والزي المدرسي وعدم تعرضهم للتنمر والمضايقة وتمديد ساعات الدراسة في المدارس.
	وضع برامج لمعالجة أسوأ أشكال عمالة الأطفال في مجال البناء والبيع في الشوارع.
	توفير خدمات مخصصة، بما في ذلك المأوى، لضحايا عمالة الأطفال، بما في ذلك الاتجار بالأطفال.